

نظرة متعمقة على خصائص الزوجات الصغيرات في مصر

د. نهلة عبد التواب^١ د. مي جاد الله^٢ د. دعاء عرابي^٣

مقدمة

(مجلس السكان الدولي وقسم الصحة العامة بجامعة أسيوط ٢٠١٥) والأمراض المنقولة جنسياً.

ومن الناحية الاجتماعية فإن الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرص التعليم والمشاركة في سوق العمل وهو ما يكرس من ظاهرة الفقر لدى تلك الأسر أما بالنسبة للأبناء فهم يتعرضون للعديد من المشكلات بسبب عدم توثيق الزواج وبالتالي عدم القدرة على استخراج أوراق ثبوتية وهو ما يعني عدم حصول هؤلاء الأبناء على خدمات صحية أو تعليمية.

بالرغم من ارتفاع متوسط سن الزواج في مصر (٢٠ عاماً للإناث و٢٦ عاماً للذكور) ومع وجود قانون يحظر الزواج تحت سن ١٨ سنة؛ إلا أن الزواج المبكر لازال يمثل مشكلة مجتمعية خطره وخاصة في المناطق الريفية من صعيد مصر، فطبقاً لنتائج مسح النشء والشباب لعام ٢٠١٤ (مجلس السكان الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٥) فإن حوالي ربع الإناث المتزوجات واللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ - ٢٩ عاماً (أي حوالي ٦٠٠ ألف سيدة على مستوى الجمهورية) قد تزوجن قبل بلوغ سن ١٨ سنة.

وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٣٣,٣٪ بين الإناث المتزوجات والبالغات من العمر ٢٥-٢٩ سنة في ريف الوجه القبلي، أما بالنسبة للفتيات البالغات من العمر حالياً اقل من ١٨ سنة فقد أظهر المسح أن ٣,٧٪ متزوجات بالفعل بالإضافة إلى ٥,٢٪ مخطوبات. وتمثل هاتين الفئتين مجتمعين حوالي ٢٥٠ ألف فتاة على مستوى الجمهورية.

ويمثل الزواج المبكر مخاطر صحية عديدة على الفتاة منها تسمم الحمل والولادة المبكرة وولادة أطفال ناقصي النمو وكذلك ارتفاع احتمالات التعرض للعنف الأسري

حوالي ٦٠٠ ألف سيدة على مستوى الجمهورية تزوجن قبل بلوغ سن ١٨ سنة.

وبالرغم من انتشار الزواج المبكر وخاصة في المناطق الريفية إلا أن معظم البحوث ركزت على محاولة فهم أسباب الزواج المبكر أو التعرف على العواقب الاجتماعية التي تنتج عنه من خلال دراسات كيفية، إلا أن البيانات الكمية التي تتعلق بالزوجات الصغيرات (تحت ١٨ سنة) بما في ذلك خصائصهن الاجتماعية والاقتصادية وظروف

١ ممثل مجلس السكان الدولي - القاهرة

٢ مدرس الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ باحث أول في دراسات الصحة الإنجابية - مجلس السكان الدولي - القاهرة

٤ تنص المادة ٣١ مكرر لعام ٢٠٠٨ على أنه «لا يجوز توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة كاملة.»

(الشريحة الأكثر فقراً) في حين أن ١٥٪ من إجمالي من تزوجن فوق سن ١٨ سنة ينتمين الى هذا الخميس، وهو ما يشير الى علاقة الفقر بالزواج المبكر حيث أن الأكثر فقراً يقبلون على تزويج بناتهم مبكراً للتحرر من مصاريهن، كما أن الفقر يمكن أن يكون نتيجة للزواج المبكر بسبب ما يتبعه من إنجاب عدد اكبر من الأطفال وحرمان من المشاركة في سوق العمل.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة أكثر عرضة لزواج الأقارب وكذلك للزواج من رجال يكبروهن بعدد أكبر من السنوات.

يشير التحليل الثانوي لنتائج مسح النشء والشباب لعام ٢٠١٤ إلى انتشار زواج الأقارب بنسبة أعلى بين السيدات اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة حيث تصل النسبة إلى ٣٣٪ مقارنة بـ ٢٦٪ بين السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة وقد كان متوسط سن الزواج بين السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة هو ١٦,٢ سنة مقابل ٢٤,٤ سنة بين السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة أما عن سن الزواج والفاوق العمري بين الزوجين فتشير النتائج إلى أن متوسط عمر الزوج في حالة السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ هو ٢٤ سنة مقابل ٢٦ سنة لعمر الزوج في حالة السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة. ومن ثم فإن متوسط الفارق العمري بين الزوج والزوجة في حالة الزواج المبكر يكون حوالي ٨ سنوات مقابل ٥ سنوات في حالة السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

تنخفض معدلات المشاركة في سوق العمل بين السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة كما تنخفض معدلات مشاركتهن في الحياة السياسية.

معيشتهن واتجاهات الرأي لديهن تكاد تكون منعقدة وذلك بالرغم من أهمية تلك البيانات للوصول لفهم أكبر لهذه الشريحة المجتمعية ومن ثم تصميم برامج وسياسات مبنية على الأدلة العلمية من شأنها المساهمة في القضاء على تلك الظاهرة.

ويعرض هذا الملخص أهم النتائج لتحليل جزء من بيانات مسح النشء والشباب حيث قام باحثون من مجلس السكان الدولي بتحليل البيانات الخاصة بالزوجات المتزوجات والبالغات من العمر ٢٥ – ٢٩ سنة واللاتي تم زواجهن قبل سن الثامنة عشر (وعددهن ٢٤٥ سيدة) وقاموا بعقد مقارنات بخصوص مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية مع سيدات متزوجات ينتمين لنفس الفئة العمرية ولكن تزوجن بعد سن الثامنة عشر (وعددهن ٩٧٤ سيدة) وفيما يلي أهم الفروق والتي اتضحت من المقارنة بين المجموعتين.

أهم النتائج

السيدات المتزوجات تحت سن ١٨ سنة أقل تعليماً وأكثر فقراً ويسكن أغلبهن في ريف الوجه القبلي.

حوالي ٤٧٪ من المتزوجات تحت سن ١٨ سنة لم يلتحقن بالتعليم مقابل ١٨٪ من المتزوجات فوق سن ١٨ سنة ومن ثم فإن ٤٣٪ من السيدات المتزوجات قبل سن ١٨ سنة أميات مقابل ١٤٪ من المتزوجات فوق سن ١٨ سنة وهو ما يشير إلى أهمية دور التعليم في الوقاية من الزواج المبكر.

ومن ناحية التوزيع الجغرافي تشير البيانات إلى أن الزواج المبكر أكثر انتشاراً في الوجه القبلي حيث نجد أن ٥٢٪ من المتزوجات تحت سن ١٨ سنة يقطن في ريف الوجه القبلي مقابل ٢٨٪ من المتزوجات فوق سن ١٨ سنة.

كما تشير البيانات الى أن ثلث السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة ينتمين الى الخميس الأدنى لمؤشر الثروة

لتصل الى ٦٧٪ بين السيدات المتزوجات تحت سن ١٨ سنة وازواجهن.

ولقياس مدى السعادة الزوجية بين هذه الاسر سئلت السيدات ثمان اسئلة تشير لهذه السعادة، منها مدى الاحساس بالحرية والاحترام والتفاهم والسعادة والرغبة في الوصول لحلول مشتركة وغياب الخلافات والخشونة في التعامل.

وبمقارنة مجموعتي السيدات، اشارت السيدات اللاتي تزوجن فوق ١٨ سنة الى تواجد ٧٣٪ من الجوانب المؤيدة للسعادة الزوجية في حياتها الزوجية في المتوسط، بينما انخفضت النسبة الى ٦٦٪ بين السيدات اللاتي تزوجن قبل ١٨ سنة.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ أكثر تحفظاً في آرائهن بخصوص أدوار النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي.

بسؤال السيدات المتزوجات والبالغات من العمر ٢٥ – ٢٩ سنة مجموعة من الأسئلة الخاصة بأدوار النوع الاجتماعي (على سبيل المثال أحقية الولد في التعليم عن البنت وإعطاء الأولوية في التوظيف للذكور، ودرجة تقبلهن لمشاركة الذكور في الأعمال المنزلية وغيرها). وقد اتضح أن المتزوجات قبل سن ١٨ سنة أكثر ميلاً للأدوار التقليدية للمرأة والرجل مقارنة بالسيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة. فقد ايدت هؤلاء السيدات في المتوسط نحو ٥٠٪ من الجمل الداعمة للأدوار التقليدية بينما بلغت نسبة التأييد نحو ٤٦٪ للسيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

أما عن التحرش الجنسي فقد وافقت نسبة أعلى (٦٧٪) من السيدات اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة على العبارة التالية «السيدة التي ترتدي ملابس مستفزة تستحق أن يتحرش بها» مقابل ٥٩٪ من فئة السيدات اللاتي تزوجن بعد سن ١٨ سنة.

افادت حوالي ١٣٪ من السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة بأنهن يعملن أو يبحثن عن عمل بأجر في مقابل ٢٠٪ من السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة. وبالرغم من انخفاض النسبة في كلتا المجموعتين وهو ما يرجع إلى العديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ضعف مشاركة السيدات من المجموعة الأولى قد يكون له آثار أكثر سلبية على تلك المجموعة خاصة مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع نسبة الفقر وزيادة عدد الأطفال وتبني المفاهيم المحافظة بين السيدات اللاتي ينتمين لتلك المجموعة.

وعلى صعيد المشاركة السياسية أفادت ٦٠٪ من السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة بأنهن شاركن في أي من الانتخابات أو الاستفتاءات التي أجريت في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بينما ترتفع النسبة لتصل إلى ٦٩٪ بين فئة السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

وقد يرجع ضعف المشاركة السياسية بين فئة السيدات اللاتي تزوجن مبكراً إلى انخفاض مستواهن التعليمي أو إلى العزلة الاجتماعية التي يفرضها الزواج المبكر أو الى غياب الأوراق الثبوتية كما هو الحال لدى بعض السيدات في ريف الوجه القبلي.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة أقل تواصلًا مع أزواجهن وأقل سعادة في حياتهن الزوجية.

سئلت السيدات المتزوجات في الفئة العمرية ٢٥ – ٢٩ سنة عن تواصلهن مع أزواجهن ومدى مداومتهم على مناقشة أمور الاسرة بما في ذلك احداث الحياة اليومية ومستقبل الاسرة والاطفال ومشاكل العمل والدراسة وعلاقتهم الحميمة. وقد اتضح من النتائج انه بينما كان التواصل في نحو ٧٥٪ من هذه الامور بصورة يومية بين السيدات المتزوجات فوق ١٨ سنة وازواجهن، انخفضت هذه النسبة

ومما سبق يمكن أن نستخلص أن هؤلاء السيدات اللاتي تزوجن في سن مبكرة معرضات لإنجاب عدد أكبر من الأطفال كما أن نسبة كبيرة منهن قد تسعى إلى تزويج بناتها قبل بلوغهن سن ١٨ سنة وبذلك تعرضهن لنفس المخاطر والمشكلات اللاتي تعرضن لها.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة أكثر تأييداً للعنف الأسري ولاستمرار عادة ختان الإناث.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة أكثر معرفة بوسائل تنظيم الأسرة ولكنهم أقل استخداماً لتلك الوسائل.

تشير نتائج التحليل الثانوي لمسح النشء والشباب أن ٧٣٪ من السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة يعرفن ثلاث وسائل تنظيم أسرة أو أكثر وذلك مقارنة بـ ٦٠٪ من السيدات المتزوجات فوق سن ١٨ سنة وهي نتيجة غير متوقعة إلا أنه يمكن تفسيرها بطول فترة زواج سيدات المجموعة الأولى ومن ثم تعرضهن لعدد كبير من الرسائل الخاصة بتنظيم الأسرة بواسطة مقدمي الخدمة الصحية مثال الرائدات الريفيات.

أما عن معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة (السابق أو الحالي) تتخفف إلى حد ما بين هذه المجموعة لتصل إلى ٧١٪ مقارنة بـ ٧٨٪ بين فئة من تزوجن فوق سن ١٨ سنة وبالرغم من تناقض هذه النتيجة مع البيان السابق الخاص بالمعرفة لوسائل تنظيم الأسرة إلا أنه يؤكد نقطة هامة وهي أن المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة وحدها لا تكفي للاستخدام إذا لم يصاحبها اقتناع بأهمية تنظيم الأسرة وتبني مفهوم الأسرة الصغيرة بواسطة كل من السيدة وأسررتها وهو ما قد يتوافر بين السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة ينجبن عدد أكبر من الأطفال ويتعرضن بنسبة أعلى للإجهاض وولادة طفل ميت.

سئلت الزوجات (٢٥-٢٩ سنة) عما إذا كان ضرب الزوج لزوجته مبرراً في عدد من المواقف المختلفة مثال حرق الطعام أو إهمال الأطفال أو التحدث مع رجل غريب وقد اتضح من خلال مقارنة آراء المجموعتين أن السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة يجدن عدد أكبر من المبررات لضرب الزوج لزوجته مقارنة بالزوجات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة. حيث بررت هؤلاء السيدات عنف الزوج في ٣٣٪ من الحالات في المتوسط، مقابل ٢٦٪ بين السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

وفيما يخص ختان الإناث أفادت ٨١٪ من السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة بأنهم ينوين ختان بناتهن وذلك مقارنة بـ ٧٦٪ من هؤلاء اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة يفضلن إنجاب عدد أكبر من الأطفال ويفضلن زواج الفتيات في سن مبكرة.

سئلت السيدات المتزوجات ٢٥ - ٢٩ سنة عن العدد الأمثل للأطفال في الأسرة وكان متوسط العدد الأمثل بالنسبة لمن تزوجن تحت سن ١٨ سنة هو ٣,٦ طفلاً بينما كان متوسط العدد الأمثل بين فئة من تزوجن فوق سن ١٨ سنة ٣,١ طفلاً وعن السن المناسب لزواج الفتيات كان المتوسط ١٨,٩ سنة بين من تزوجن تحت سن ١٨ سنة بينما ارتفع متوسط السن الأمثل للزواج بين من تزوجن فوق سن ١٨ سنة ليصل إلى ٢٠,٢ سنة.

تشير نتائج التحليل الثانوي لبيانات مسح النشء والشباب إلى أن السيدات البالغات من العمر ٢٥ - ٢٩ سنة واللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة لديهن في المتوسط ٣,٢ طفلاً مقارنة بـ ١,٩ طفلاً بين الفئة التي تزوجن بعد سن ١٨ سنة. وقد يرجع هذا الفارق إلى طول مدة الزواج بين سيدات الفئة الأولى أو إلى اختلاف رغباتهن الإنجابية أو خصائصهن الاجتماعية أو لكل هذه العوامل مجتمعة.

أما عن احتمالات حدوث الإجهاض أو ولادة طفل ميت فقد اتضح أن ١٨٪ من السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة قد تعرضن لحدوث إجهاض مقارنة بـ ١١٪ من السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة.

وفي سياق متصل افادت ٨٪ من السيدات اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة بولادة طفل ميت مقارنة بـ ٢٪ من السيدات اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج البحوث الدولية التي تشير إلى وجود علاقة بين الحمل المبكر والمتكرر ومضاعفات الولادة.

التوصيات

وفيما يلي مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في خفض معدلات الزواج المبكر وإعادة تأهيل وتمكين الزوجات الصغيرات:

التعليم:

تشجيع الأسر وخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً (ريف الوجه القبلي) على إلحاق بناتهم بالتعليم وذلك من خلال توفير المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بتلك المناطق.

ويمكن أن يتم تحفيز الأسر من خلال منح مكافآت مادية للأسر في نظير استمرار بناتهم بالمدارس أو من خلال منح الأسر إعفاءات من مصاريف الكتب أو المستلزمات المدرسية.

ويمكن أن تلعب المدارس المجتمعية ذات الفصل الواحد دوراً هاماً في هذا الصدد حيث أنها تعطي مرونة أكثر للطلاب في مواعيد الدراسة ومن ثم يمكنهم الجمع بين مساعدة الأهل والالتحاق بالتعليم.

الخلاصة

مما سبق يتضح لنا أن هناك ثمة فروق واضحة بين شريحة السيدات (٢٥ - ٢٩ سنة) اللاتي تزوجن تحت سن ١٨ سنة ومثيلتهن اللاتي تزوجن فوق سن ١٨ سنة وذلك من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والاتجاهات والرأي والسلوكيات.

والجدير بالإشارة أن تلك الاختلافات بين الشريحتين قد لا تكون نتيجة للزواج المبكر وحده وإنما هي نتيجة لانخفاض المستوى التعليمي بين من تزوجن قبل سن الـ ١٨ سنة أو لانتمائهن للشريحة الأكثر فقراً أو لوجودهن في ريف الوجه القبلي حيث تسود المعتقدات الأكثر تحفظاً إلا أن التأثير السلبي لهذه العوامل قد تتضاعف حدته مع الزواج المبكر.

وفي جميع الأحوال فإن هذه النتائج تحتم علينا التفكير في برامج وسياسات تركز على تلك الفئات المهمشة (مثال: الفتيات المتسربات من التعليم أو اللاتي يعشن في ريف الوجه القبلي أو ينتمين للشرائح الأكثر فقراً) حيث أنها

المناهج التعليمية:

بصحتهن وصحة أبنائهن وتنظيم الأسرة وكذلك ربطهن بالوحدة الصحية.

تمكين و تأهيل الزوجات الصغيرات:

وذلك عن طريق توفير فرص التعليم والتوظيف لهن. ويوجد العديد من البرامج التي تقوم بتنفيذها الجمعيات الأهلية مثال برنامج "نقدر نشارك" و"برنامج إشراق" وغيرها من البرامج التي توفر أماكن آمنة للفتيات ومن خلالها يتم إكسابهن المهارات الاجتماعية والاقتصادية وتزويدهن بالمعلومات الصحية والقانونية وغيرها ويمكن تطوير تلك البرامج لتناسب احتياجات وظروف هذه الشريحة من السيدات وإكسابهن المهارات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

وينبغي دعم الجمعيات الأهلية للتوسع في تلك البرامج وربطها بالتعليم الرسمي بحيث تتمكن هؤلاء الفتيات من الالتحاق بالتعليم الرسمي بعد استكمال البرنامج وكذلك ربطهن بمصادر التمويل لمساعدتهن في إنشاء مشروعاتهن الصغيرة ومساعدتهن في تسويق منتجاتهن.

القوانين والتشريعات:

ينبغي تعديل القانون الحالي بحيث تمتد العقوبة لتشمل كافة صور الزواج دون السن القانونية (سواء بعقد رسمي أو غير رسمي) وان تمتد إلى ولى الأمر والزوج وكذلك الشهود. كما ينبغي تغليظ العقوبة المالية والتي تبلغ حالياً ٣٠٠ جنيه حتى تمثل رادعاً لكل من يشارك في إبرام هذا العقد.

كما ينبغي تغليظ العقوبة المالية (الغرامة) حيث ان العرف جرى على انها الأقرب للحكم بها للاعتبارات الاجتماعية. كما ينبغي تفعيل القانون الذي ينص على معاقبة ولي الأمر الذي يحرم أبنائه من استكمال تعليمهم حتى المرحلة الثانوية.

وأخيراً يجب إعادة النظر في جميع التشريعات والقرارات الوزارية التي تحول دون التحاق الفتيات المتزوجات بالتعليم الرسمي المنتظم وتلك التي تحول دون حصول الزوجات الصغيرات على خدمات الصحة الإنجابية من المنافذ الحكومية.

ينبغي تطوير المناهج التعليمية بحيث تنطبق إلى موضوعات الزواج المبكر وختان الإناث وأدوار النوع الاجتماعي والعنف الأسري وذلك في مراحل التعليم المختلفة. كما ينبغي بناء مهارات المعلمين ليتمكنوا من تدريس تلك الموضوعات بشكل جيد.

رفع الوعي المجتمعي:

من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية وذلك لتعريف الأسر بالمضار الصحية والاجتماعية المترتبة على الزواج المبكر. وينبغي على مؤسسة الأزهر ان تعلن موقفها من الزواج المبكر بصورة واضحة ومبسطة كي يتسنى للعامّة فهمها وان تعلن عن رأيها في مشروعية قيام الدولة بتحديد سن الزواج وان مخالفة هذا الامر بعد تحديده من قبل اولي الامر (الدولة) يعد مخالفة شرعية صريحة ويجب ان توضع الية كي تصل تلك الفتوى الي العامة ببسر وسهولة.

وبالإضافة للتركيز على شريحة الآباء والأمهات ينبغي أن تركز جهودات رفع الوعي على شريحة الشباب لتعريفهم بالمزايا التي سوف تعود عليهم وعلى أبنائهم في المستقبل في حالة الزواج من فتاة أكملت تعليمها وتقترب منهم في العمر.

خدمات الصحة الإنجابية:

ينبغي الاستفادة من كل الفرص لتعريف المترددين على خدمات الصحة الإنجابية بمضار الزواج المبكر. كما ينبغي أن يتسع مجال المشورة إلى جانب رعاية الحمل وتنظيم الأسرة وصحة الطفل ليشمل الموضوعات المختلفة مثال تربية الأبناء، الزواج المبكر، ختان الإناث والعنف الأسري والعلاقة الزوجية. كما ينبغي تفعيل خدمات المشورة والفحص للمقبلين على الزواج حيث أنها تمنح فرصة لمقدمي الخدمة للتطرق لتلك الموضوعات مع الشباب والشابات المقبلين على الزواج.

ويمكن للرائدة الريفية القيام بدور أساسي في الوصول إلى الزوجات الصغيرات ورفع وعيهن بالأمور الخاصة

البحوث:

وأخيراً وليس آخراً مطلوب إجراء المزيد من البحوث التطبيقية التي تهدف إلى قياس أثر التدخلات والبرامج المختلفة في خفض معدلات الزواج المبكر وتمكين وتأهيل الزوجات الصغيرات. وينبغي على الجهات التي تدعم تلك البرامج تضمين مكون بحثي يعتمد على المنهجيات القوية لتقييم الآثار قصيرة وطويلة المدى لتلك التدخلات والبرامج.

المراجع:

مجلس السكان الدولي ٢٠١٥: مسح النشء والشباب لعام ٢٠١٤، القاهرة، مجلس السكان الدولي.

مجلس السكان الدولي وقسم الصحة العامة بجامعة أسيوط ٢٠١٥: نظرة على احتياجات الصحة الإنجابية للزوجات المراهقات بمحافظة أسيوط وسوهاج. القاهرة، مجلس السكان الدولي.

شكر وتقدير

يتقدم مجلس السكان الدولي بخالص الشكر للأستاذة الدكتورة مايسة شوقي مساعد وزير الصحة والسكان والأستاذ الدكتور طارق توفيق مقرر المجلس القومي للسكان لدعمهما أنشطة هذا المشروع الذي يهدف إلى القضاء على الزواج المبكر في مصر وتلبية احتياجات الزوجات الصغيرات (تحت ١٨ سنة) عن طريق دعم السياسات المبنية على الأدلة العلمية.

كما يتقدم مجلس السكان الدولي بخالص الشكر لمؤسسة فورد لدعمها لهذا الملخص وباقي أنشطة المشروع.

أخيراً نتوجه بعميق الشكر للزملاء بمجلس السكان الدولي الذين ساهموا في إخراج هذا الملخص: الأستاذة شيرين مراد، الأستاذة علي راشد، الأستاذة جيهان حسني، الأستاذة مونيكا ماهر، الأستاذة رنا خزبك والأستاذة ريهام خضر.

يتصدى مجلس السكان الدولي لأهم قضايا التنمية والصحة، كوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري، وتحسين الصحة الإنجابية، وضمان عيش الشباب حياة كاملة ومنتجة. ويقوم المجلس بإجراء أبحاث علمية في مجالات الطب الحيوي والبحوث الاجتماعية والصحة العامة في خمسين دولة. ويتعاون المجلس مع مختلف الشركاء لتقديم حلول تؤدي إلى سياسات وبرامج وتقنيات أكثر فاعلية لتحسين حياة الأشخاص حول العالم. مجلس السكان الدولي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح أنشئ عام ١٩٥٢ ومقره الرئيسي في نيويورك وترأسه هيئة أمناء دولية.

Population Council
One Dag Hammarskjold Plaza
New York, NY 10017

مجلس السكان الدولي - مصر
59 طريق مصر حلوان الزراعي - المعادي
صندوق بريد ١٦٨ المعادي
القاهرة - مصر
11431

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٥٩٦٨

فاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٢٥٥٩٦٢

البريد الإلكتروني: Info.egypt@popcouncil.org

الموقع الإلكتروني: www.popcouncil.org

الإستشهاد المقترح:

نهلة عبد التواب ومي جاد الله ودعاء عرابي. ٢٠١٧. «نظرة متعمقة على خصائص الزوجات الصغيرات في مصر». ملخص سياسات. القاهرة، مصر: مجلس السكان الدولي.

© ٢٠١٧ مجلس السكان الدولي



**POPULATION
COUNCIL**

Ideas. Evidence. Impact.